



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة



INSTANCE GÉNÉRALE DE PARTENARIAT PUBLIC - PRIVÉ
الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

استشارة عدد 2024/06

كراس الشروط

"الخاصة باختيار خبير لصياغة النظام الأساسي الخاص
بأعوان الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام
والقطاع الخاص"



الفهرس

الفصل الأول: موضوع الاستشارة:	4
الفصل 2: شروط المشاركة:	4
الفصل 3: تقديم العروض	4
الفصل 04: فتح العروض	5
الفصل 05: الملاحظات والاستفسارات	5
الفصل 06: الوثائق المكونة للاستشارة	5
الفصل 07: العرض المالي	5
الفصل 08: منهجية تقييم العروض	5
الفصل 09 : مدة صلاحية العرض	5
الفصل 10 : أثمان الاستشارة	6
الفصل 11: المؤهلات والخبرة وتركيبة الفريق المتدخل:	6
الفصل 12 المهام المطلوب انجازها:	6
الفصل 13 الحفاظ على السرية	6
الفصل 14: آجال التنفيذ:	6
الفصل 15: تبليغ الطلبية	6
الفصل 16 فض النزاعات:	6
الفصل: 17 معاليم التسجيل	6
الفصل 18: التسوية المالية	6
الفصل 19: اختيار المقرّ	7
الفصل 20: سريان مفعول العقد	7
الملاحق	8
ملحق عدد 1	9
بطاقة إرشادات عامة حول المشارك	9
ملحق عدد 2	10
تصريح على الشرف	10
ملحق عدد 3	11
قائمة المهمات المماثلة المنجزة من قبل الخبرير	11
العرض المالي	12
ملحق عدد 4	13
وثيقة التعهد المالي	13

خاصة باختيار خبير لصياغة النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

- ❖ الاسم : الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- ❖ الشكل القانوني: هيكل عمومي خاضع لمجلة الشركات التجارية.
- ❖ المقر الاجتماعي: 36 نهج زمبرتا حي الصنوبر البحيرة 2 تونس 1053
- ❖ النشاط: تتولى الهيئة أساساً القيام بالمهام التالية:
 - متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
 - المساهمة في برامج المشاريع المنددرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالتنسيق مع الهياكل الوطنية المعنية والجماعات المحلية،
 - إبداء الرأي في دراسات الجدوى للمشاريع المزمع إنجازها في إطار عقود اللزمات والدراسات التقييمية للمشاريع المزمع إنجازها في إطار عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
 - مراقبة مدى احترام المبادئ العامة المتعلقة بإبرام عقود اللزمات وعقود الشراكة وإجراءاتها،
 - متابعة تنفيذ المشاريع المنددرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتدقيق فيها،
 - تقديم وتوفير الآليات اللازمة للدعم الفني للأشخاص العموميين على المستوى المركزي والجهوي ومساعدتهم في إعداد عقود اللزمات وعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإبرامها ومتابعة تنفيذه،
 - إعداد التقارير الدورية والحينية وإنجاز الدراسات المتعلقة بمجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الوطني،
 - القيام بأنشطة اتصالية وتكوينية تهدف لتحفيز وتطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
 - اقتراح الإصلاحات المتعلقة بالنصوص القانونية العامة المنظمة لعقود اللزمات وعقود الشراكة وإبداء الرأي وجوباً في كل مشاريع النصوص ذات الصلة بمجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
 - إعداد وتنفيذ برامج تعاون على كل من المستوى الجهوي والوطني والدولي ذات الصلة بمجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ويمكن للهيئة في إطار ممارسة صلاحياتها أن تستعين بخبراء ومكاتب خبرة لإنارتتها بخصوص مسائل تكتسي صبغة خصوصية من النواحي الفنية أو المالية أو القانونية.

INSTITUTION PUBLIQUE - PRIVE
la HÉTÉROGÈNE DE PARTENARIAT

الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الفصل الأول: موضوع الاستشارة:

تعتزم الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص القيام باستشارة لاختيار خبير لصياغة النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص طبقاً للمعايير المهنية المترافق عليها في المجال وطبقاً لمقتضيات كراس الشروط.

- رقم الاستشارة: 06 لسنة 2024
- آخر أجل لقبول العروض: يوم 27 سبتمبر 2024 على الساعة منتصف النهار "12.00" عن طريق الإيداع المباشر لدى مكتب الضبط المركزي للهيئة.
- صلوجية العروض: يبقى العارضون ملزمين بعرضهم لمدة تسعين (90) يوماً ابتداءً من اليوم الموالي للتاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض.

يتم إسناد الاستشارة لمن استجاب لشروطها وكان عرضه الأفضل.

الفصل 2: شروط المشاركة:

لا تقبل ضمن هذه الاستشارة إلا مشاركة الخبراء القادرين على الوفاء بتعهداتهم والذين تتتوفر فيهم الضمانات والكافئات الالزمة لحسن تنفيذ التزاماتهم.

تقبل ضمن طلب العروض هذا مشاركة كل عارض مستوفي للضمانات المطلوبة لتنفيذ الاستشارة في أفضل الظروف

الفصل 3: تقديم العروض

يجب تضمين العرض الفني والعرض المالي في ظرفين منفصلين يدرجان في ظرف ثالث خارجي يختتم ويكتب عليه مرجع الاستشارة وموضوعها. يتضمن الظرف الخارجي إلى جانب العرضين الفني والمالي الوثائق المطلوبة (الإدارية وغيرها).

تودع العروض مباشرة بمكتب الضبط المركزي بالهيئة مقابل وصل في ذلك.
ويكتب على الظرف الخارجي عبارة:

لا يفتح - استشارة عدد 2024/06

"اختيار خبير لصياغة النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص "

ترسل العروض باسم السيد رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى العنوان التالي:

الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

36 نهج زمبرتاي الصنوبر البحيرة 2

تونس 1053

حد آخر أجل لقبول العروض ليوم الجمعة 27 سبتمبر 2024 على الساعة منتصف النهار 12.00.

تحتوي الظرف الخارجي على:

1. كراس الشروط مؤشر من قبل العارض في كل صفحاته مع إمضاء واسم ولقب والختم والتاريخ في الصفحة الأخيرة.
2. بطاقة إرشادات حول العرض معمرة وممضاة وتحمل ختم العرض طبقاً للأنموذج المصاحب.
3. تصريح على الشرف في: عدم القيام مباشرة أو بواسطة الغير بتقديم وعود أو عطايا أو هداياقصد التأثير على مختلف إجراءات إبرام الاستشارة ومراحل إنجازها، حسب الملحق المصاحب

الظرف عدد 01: يحمل عبارة "العرض الفني" يحتوي على الوثائق التالية:

4. قائمة في المؤسسات التي أجز لها الخبير أعمال ذات العلاقة أو الشبيهة بموضوع الاستشارة

5. استمارات الإجابة (Les formulaires de réponses) ممضاة من قبل العارض وتحمل ختمه، تحدد بوضوح الخدمات المطلوبة والمقترح مع وجوب تعميرها حسب النماذج المصاحبة.
6. سيرة ذاتية للخبير ممضاة وتحمل ختمه.

الطرف عدد 02: يحمل عبارة "العرض المالي" يحتوي على الوثائق التالية:

7. وثيقة التعهد المالي (soumission) ممضاة ومؤرخة بعد تعميرها بكل دقة حسب المنوال المبين بكراس الشروط وتحمل ختم الخبير، والتي تبيّن مبلغ العرض المالي بالدينار التونسي باعتبار جميع الأداءات.
8. تسلم الوثائق المكونة للعرض المالي في نسختين من ضمنها نسخة أصلية تحمل كلاهما تأشيرة صاحب الاستشارة على جميع الصفحات وإمضائه وختمه في آخر صفحة مع بيان التاريخ.

ملاحظة:

عدم تقديم الوثيقة عدد 07 يؤدي إلى إقصاء العرض آلياً.

الفصل 04: فتح العروض

يتم فتح العروض المالية والفنية من طرف لجنة الشراءات بالهيئة في اليوم الموالي لتاريخ آخر أجل لقبول العروض.

الفصل 05: الملاحظات والاستفسارات

تقديم الملاحظات والاستفسارات الخاصة بالاستشارة قبل انقضاء التاريخ الأقصى لقبول العروض بثلاثة (03) أيام على الأقل عبر البريد الإلكتروني للهيئة contact@igppp.tn أو ترسل إلى العنوان التالي: "الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص - 36 نهج زمبراتي الصنوبر ضفاف البحيرة 1053 تونس" وتلتزم الهيئة بالإجابة على الملاحظات والاستفسارات المطلوبة وتعتمد منها على بقية المشاركين قبل انقضاء التاريخ الأقصى لقبول العروض بيومين (02).

الفصل 06: الوثائق المكونة للاستشارة

- وثيقة التعهد المالي - كراس الشروط - استمارات الإجابة

الفصل 07: العرض المالي

تعمّر وثيقة التعهد المالي (La soumission) وفق المثال المضمّن بكراس الشروط وتمض من قبل العارض شخصياً.

الفصل 08: منهجية تقييم العروض

تعتمد لجنة الشراءات العروض المنهجية التالية:

المرحلة الأولى:

- تتولى لجنة الشراءات العروض في هذه المرحلة التثبت من توفر الوثائق الإدارية المطلوبة ومن صحتها.
- ثم تتولى اللجنة التثبت من مطابقة العروض الفنية، لكراس الشروط الفنية.

المرحلة الثانية:

- تتولى لجنة الشراءات في هذه المرحلة تقييم العروض المالية للملفات المقبولة في المرحلة الأولى للتثبت من صحة الوثائق المكونة للعرض المالي وتصحيح الأخطاء الحسابية والمادية عند الاقتضاء ثم ترتيب جميع العروض المالية تصاعديا، بدون احتساب الأداءات.

بناء على الترتيب التفاضلي للعروض وبعد التثبت من المطابقة الفنية لكراس الشروط: تقترح اللجنة إسناد الاستشارة استنادا إلى صاحب العرض المالي الجملى الأقل ثمنا.

عند التساوي في العروض المالية بين عارضين أو أكثر يتم ترجيح الخبير صاحب عدد سنوات الخبرة الأرفع.

الفصل 09: مدة صلوجية العرض

يصبح المترشحون بمجرد تقديم عروضهم ملزمين بها لمدة تسعين (90) يوما ابتداء من اليوم الموالي للتاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض من قبل الهيئة.

وبمجرد تقديمهم لهذه العروض يعتبر المترشدون قد قاموا بوسائلهم الخاصة وتحت مسؤوليتهم الكاملة بجمع كل المعلومات التي يرونها لازمة لتقديم عروضهم وللتنفيذ المحكم للالتزاماتهم.

الفصل 10 : أثمان الاستشارة

لا تسحب العروض المقدمة إلى الهيئة ولا تنفع ويجب أن تتضمن هذه العروض الأثمان الفردية دون احتساب الأداءات، من جهة وباحتساب جميع الأداءات، من جهة أخرى. كما يجب أن تكون ثابتة وغير قابلة للمراجعة.

الفصل 11: المؤهلات والخبرة وتركيبة الفريق المتدخل:

يتعين أن يكون الخبير المكلف بإنجاز هذه المهمة:

- ✓ حاصل على شهادة الأستاذية أو ما يعادلها وله مؤهلات وخبرة مهنية في المجال المطلوب لا تقل عن خمس (05) سنوات.
- ✓ قام بإنجاز مشروعين مماثلين على الأقل في القطاع العام

الفصل 12: المهام المطلوب إنجازها:

تمثل مهام الخبير في إنجاز المهام التالية:

- اعداد مشروع نظام اساسي خاص بأعوان الهيئة
- اعداد جداول تصنيف الخطط
- اعداد جداول عناصر التأجير
- اعداد مشاريع أوامر باللغتين العربية والفرنسية مع شرح الاسباب
- تنظيم جلسة مناقشة المخرجات المذكورة مع اعضاء مجلس الادارة وكل ما تتطلب الأمر الحضور

الفصل 13: الحفاظ على السرية

إن الخبير ملزم بالسر المهني ومراعاة واجب التحفظ إزاء كل معلومة ذات طابع مالي أو تجاري أو غيرها أتيحت له معرفتها بمناسبة قيامه بمهامه

الفصل 14: آجال التنفيذ:

يتعين أن تنجذب المهمة كما هي محددة بكراس الشروط بعد تسلمه اللذن الاداري ببدء تنفيذ الخدمات في مدة أقصاها 30 يوما.

الفصل 15: تبليغ الطلبية

يتمثل تبليغ الطلبية الى صاحبها في تسليميه عقدا في خمسة نظائر ممضى من قبل رئيس الهيئة، وفي تسليم طلبية متعلقة بالخدمات المطلوبة، بكل طريقة مادية أو لا مادية ثبت تاريخ هذا التسليم

الفصل 16: فض النزاعات:

كل نزاع قد ينشأ أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية أو بسببه يقع فضه صلحيا بين الطرفين وإن تعذر ذلك يعرض وجوبا قبل اللجوء إلى الجهات القضائية ذات النظر .

الفصل 17: معاليم التسجيل

تحمل معاليم تسجيل العقد على نفقة الخبير المسند اليه الصفة

الفصل 18: التسوية المالية

- يتم القيام بخلاص الاستشارة بعد التصريح بالقيام بالخدمات المبينة بالفصل 12 أعلاه، وبعد تقديم الوثائق التالية:
 - فاتورة، في أربعة نظائر من قبل الخبير تتضمن المبلغ بلسان القلم وتكون مختومة ومرقمة وممضاة و تكون هذه الفاتورة باسم الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
 - النسخة الأصلية من الإذن بتنفيذ الاستشارة.

- محاضر الاستلام ممضاة ومؤرخة من قبل لجنة الشراءات.

يتم إصدار الأمر بصرف المبالغ الراجعة لصاحب الطلبية في أجل أقصاه ثلاثة (30) يوماً ابتداءً من اليوم الذي أتم فيه تسوية ملفه بتحويل بريدي أو بنكي إلى حساب الخبير.

الفصل 19: اختيار المقرّ

لتنفيذ العقد المزمع إمضاؤه في إطار هذه الاستشارة، يجب على الخبير الذي وقع عليه الاختيار أن يدلّي بعنوانه وفي صورة تغيير عنوانه يجب أن يعلم الهيئة العامة للشراكة في أجل أقصاه ثلاثة أيام.

الفصل 26: سريان مفعول العقد

لا يكون العقد الذي سيبرم في إطار هذه الاستشارة ساري المفعول إلا بعد امضائه من الخبير والمصادقة عليه من قبل رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
ويبدأ إحتساب آجال التنفيذ من تاريخ تسليم الإذن بالمشروع في الإنجاز.

تونس، في:
إطلعت عليه ووافقت
(إمضاء المشارك وختمه)



INSTANCE GÉNÉRALE DE PARTENARIAT PUBLIC - PRIVÉ[®]
الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص



الملاحق



INSTANCE GÉNÉRALE DE PARTENARIAT PUBLIC - PRIVÉ
الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

بطاقة إرشادات عامة حول المشارك

الاسم ولقب :

العنوان:

الهاتف:

العنوان الإلكتروني:

رقم المعرف الجبائي:

..... في حزب

(إمضاء المشارك وختمه)



INSTANCE GÉNÉRALE DE PARTENARIAT PUBLIC - PRIVÉ
الهيئـة العامـة لـلشـراكة بـيـن الـقطـاع العـام وـالـقطـاع الـخـاص

تصريح على الشرف

إنني الممضي أسفله (الاسم ولقبه):

.....
المعين محل مخابرته بـ (العنوان الكامل):
.....

المسمي فيما يلي "العارض".

أصرح على شرفني:

- ✓ بعدم القيام مباشرةً أو بواسطة الغير بتقديم وعود أو هدايا قصد التأثير على مختلف إجراءات إبرام الاستشارة ومراحل إنجازها والابتعاد عن ممارسة التحيل أو التواطؤ أو الإكراه قصد الحصول على الاستشارة،
- ✓ لم أكن عوناً عمومياً لدى المشتري العمومي أو لم تمضي عن انقطاعي عن العمل لديه مدة ثلاثة سنوات على الأقل،
- ✓ بصحة المعطيات المدرجة في العرض وباحترام شروط المشاركة



حرر ب.....في.....،

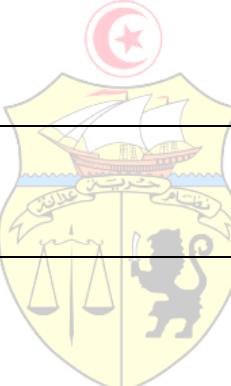
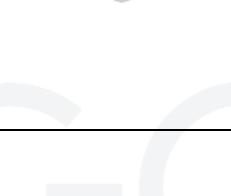
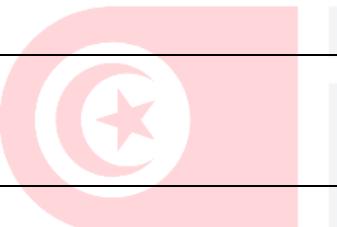
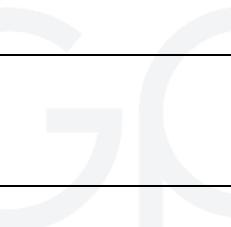
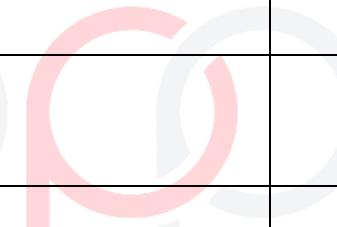
(إمضاء المشارك وختمه)



INSTANCE GÉNÉRALE DE PARTENARIAT PUBLIC - PRIVÉ
الهيئه العامه للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

ملحق عدد 3

قائمة المهام المماثلة المنجزة من قبل الخبرير

وثائق إثبات (في حال إلهاقةها)	الطرف المتعاقد: المؤسسة/القطاع	ملخص المهمة	نهاية العقد والانجاز	مدة العقد	المرجع
					
					
					
					
	INSTANCE GÉNÉRALE DE PARTENARIAT الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص				

يصرح العارض على الشرف بصحة المعلومات المدرجة بالجدول.

..... في:

(الاسم ولقبه، الصفة، الختم والإمضاء)



العرض المالي



INSTANCE GÉNÉRALE DE PARTENARIAT PUBLIC - PRIVÉ
الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

ملحق عدد 4

وثيقة التعهد المالي

في إطار الاستشارة عدد 2024/06

إني الممضى أسفلاه (الاسم واللقب):

عنوانها:

المعرف الجبائى:

بعد الاطلاع على كل الوثائق المكونة لملف الاستشارة عدد 2024/06 الخاص باختيار خبير لصياغة النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبعد الاطلاع شخصيا على قائمة الخدمات المطلوبة والتثبت مليا من طبيعة الطلبية، أتقدم بالعرض الموالي بعد توقيع وختم كل الوثائق الواردة بملف طلب العروض وأتعهد بتقديم الخدمات المطلوبة مقابل ثمن جملي قدره (بالحروف وبالأرقام وبالدينار التونسي باعتبار الأداءات):

الذي عرضته بنفسى ووفقا للشروط المطلوبة، كما:

- أتعهد بالبدء في تنفيذ الاستشارة في الآجال المنصوص عليها بكراس الشروط ووفقا للتاريخ المنصوص عليه بوثيقة الإذن بالتنفيذ.
- أتعهد بالإبقاء على صلوحية العرض الذي أقدم به لمدة 90 يوما ابتداء من آخر أجل تقديم العروض المنصوص عليه بالاستشارة.
- أتعهد بعدم المطالبة بأى نوع من أنواع التعويض أو جبر الأضرار في حالة عدم قبول عرضي أو قيام الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالعدول عن الاستشارة.

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

يتم الخلاص مقابل التزويد من طرف المصالح المختصة بالهيئة لفائدة:

الخبير:

رقم الحساب الجاري:

البنك:

رقم المعرف الجبائي:

اطلعت عليه ووافقت

في:

(الاسم واللقب، الصفة، الختم والإمضاء)